December 2010

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الثلاثون للشرق الأدنى

الدورة الثلاثون

الخرطوم، جمهورية السودان، 4-8 ديسمبر/كانون الأول 2010

خطاب المدير العام أمام مؤتمر المنظمة الإقليمي الثلاثين للشرق الأدنى

فخامة الرئيس،

سعادة السيد الرئيس المستقلّ لمجلس منظمة الأغذية والزراعة،

أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،

أصحاب السعادة السيدات والسادة المندوبون الكرام،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي شرفي وسروري الغامر أن أكون بينكم اليوم بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الإقليمي الثلاثين للشرق الأدنى الذي تستضيفه مدينة الخرطوم التاريخية في جمهورية السودان. واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبّر، باسم المنظمة وموظفيها والمشاركين، عن امتناني العميق لرئيس جمهورية السودان، فخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، وحكومته وللشعب السوداني على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

يُعقد هذا المؤتمر الإقليمي مرة أخرى في الخرطوم بعد مرور 43 سنة على استضافته لأول مرة في عام 1967. وخلال السنوات الأخيرة، حقّق السودان، وهو أكبر بلد في أفريقيا، تقدماً ملحوظاً على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يشارك بهمة ونشاط في أنشطة المنظمات الإقليمية السياسية والاقتصادية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية وغيرها.

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وفي الإقليم

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يُفيد تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن "حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010" الذي نُشر في أكتوبر/تشرين الأول المنصرم، أن هناك 925 مليون شخص يعانون في الوقت الراهن الجوع المزمن وسوء التغذية في مختلف أنحاء العالم. ومما لا شكّ فيه أنّ هذا الرقم يمثل انخفاضاً بنسبة حوالي 10 في المائة قياساً إلى عام 2009، لكنه لا يزال غير مقبول. ويُعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي المتوقع عام 2010، ولا سيما في البلدان النامية، ومن جهة أخرى، إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية منذ منتصف عام 2008.

وعلاوة على ذلك، يلجأ اليوم حوالي مائة بلد إلى طلب مساعدات طارئة لإعادة بناء قدراتها على الإنتاج الزراعي، فيما يعاني ثلاثون بلداً تقريباً من أزمة غذائية. ومن هذا المنطلق، يصل في الوقت الراهن مستوى البرنامج الخاص بحالات الطوارئ الذي تنفذه المنظمة في هذه البلدان إلى 1.1 مليار دولار أمريكي ويشارك فيه 000 2 خبير وموظف فني.

وحالة الدول الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى هي على شاكلة الحالة السائدة في سائر أنحاء العالم، مع ازدياد عدد ضحايا الجوع وسوء التغذية. ويقدّر عدد من يعانون الجوع ونقص التغذية في الإقليم بنحو 37 مليون شخص في عام 2010. وهذا يمثّل زيادة قدرها 17 مليون شخص قياساً إلى الفترة المرجعية المشار إليها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذا الرقم يعني حدوث انخفاض قدره 5 ملايين شخص مقارنة بعام 2009.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة فوارق كبيرة بين البلدان من حيث حدة الجوع ومدى رقعة انتشاره بالإضافة إلى مستوى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكّل مناطق النزاع في الإقليم – ولا سيما أفغانستان وقطاع غزة والضفة الغربية والعراق والصومال والسودان واليمن – مصدر قلق بالغ.

الإنتاج الزراعي في الإقليم

بلغ إنتاج الحبوب في الإقليم بأسره خلال الفترة 2008–2009 ما مقداره 160 مليون طن، أي بزيادة قدرها 5 في المائة مقارنة بالفترة 2006–2007. وهكذا، ارتفعت قيمة الواردات الغذائية بنسبة 11.5 في المائة خلال هذه الفترة، أي من 61 إلى 68 مليون طن. وتُعتبر موجات الجفاف الجسيمة وموجات الحرّ غير المتوقعة التي طالت عدداً

من بلدان الإقليم في الفترة 2008–2009 الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تراجع إنتاج الحبوب. ولكنّ تحسناً أكبر سُجّل في قطاع الثروة الحيوانية، حيث زاد إنتاج اللحوم بنسبة 5 في المائة بين الفترة 2006–2007 والفترة 2008–2009.

هذا وتتزايد أهمية إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية نظراً إلى غِنى التنوع البيولوجي للموارد البحرية والموارد المائية العذبة الذي ينعم به الإقليم، رغم أنّ وتيرة هذا النموّ لا تزال محدودة. فقد بلغ إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية 5 ملايين طن في عام 2008، فيما تمثّل تربية الأحياء المائية أكثر من 24 في المائة من المجموع.

ولئن كان الغطاء الحرجي في الإقليم يُعتبر أقلّ تطوراً مقارنة بما هو عليه في باقي أنحاء العالم، فإنّه يوفّر أكثر من 7 مليارات دولار أمريكي للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. إلا أنّ آثار تغيّر المناخ على النظم الإيكولوجية الطبيعية تُسهم في تدهور الغابات والمراعي وفي تسريع عملية التصحّر في الإقليم.

<u>التحديات والأولويات الرئيسية في المستقبل – الإقليم في السياق العالمي</u>

ينبغي زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة في العالم ومضاعفته في البلدان النامية لإطعام سكان العالم الذين سيبلغ عددهم 9.1 مليار نسمة في عام 2050. وسيحدث كل هذا النمو تقريباً في البلدان النامية وسيخصّ المناطق الحضرية في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، بات التقلّب المتزايد لأسعار المنتجات الزراعية مشكلة رئيسية تتطلب اهتماماً خاصاً. ناهيك أيضاً عن تأثير تغيّر المناخ على الإنتاج الزراعي.

وسيقتضي الأمر التحلّي بإرادة سياسية راسخة وتوفير موارد مالية كافية لمواجهة التحدي المتمثل في استئصال الجوع من العالم. وينبغي أن تُستتبع القرارات المتّخذة بإجراءات في مستوى الأهداف المنشودة.

كما ينبغي زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي في البلدان النامية، ولا سيما في بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل وتطوير قدرات نظمها الإنتاجية على المقاومة من خلال الاستثمار في البنية التحتية في المناطق الريفية — من خلال حسن استغلال المياه وشقّ الطرق في المناطق الريفية وتوفير وسائل التخزين وسلاسل التعبئة والمسالخ وشبكات الاتصالات، وأيضاً عن طريق استخدام عوامل الإنتاج الحديثة.

وينبغي زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية الهادفة إلى النهوض بالقطاع الزراعي وصولاً إلى 44 مليار دولار أمريكي سنوياً ويجدر بالبلدان النامية نفسها أن تكرّس جزءاً أكبر من ميزانيتها لهذا القطاع. وينبغي أن يبلغ نصيب الزراعة من الإنفاق العام في بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل 10 في المائة على الأقلّ.

ويتميّز إقليم الشرق الأدنى بفسيفساء من بلدان مختلفة جداً من حيث الموارد والظروف الاقتصادية والاجتماعية. فبلدان الإقليم الثلاثون تغطي مساحة كبيرة تشمل تنوعاً كبيراً في الأراضي والموارد المائية. وبالإضافة إلى

ذلك، يقع عدد من بلدان الإقليم في مكان وجود أكبر احتياطيات من الوقود الأحفوري في العالم. وتضمّ المنطقة 10 في المائة من سكان العالم و6 في المائة من اليد العاملة في القطاع الزراعي في العالم، وكانت تمثّل في عام 2008 نحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتكمن التحديات الرئيسية الثلاثة الماثلة أمام تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم في ما يلي: (1) محدودية الأراضي والموارد المائية؛ (2) النمو السكاني السريع؛ (3) الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية. ويبلغ توافر الموارد المائية المتجددة للفرد الواحد في الوقت الحالي حوالي 050 1 متراً مكعباً سنوياً، مقابل معدل سنوي عالمي قدره 900 8 متر مكعب للشخص الواحد؛ ووفقاً للتوقعات، من المفترض أن ينخفض ذلك بنسبة النصف بحلول عام 2050.

وفي حين شهد مردود المحاصيل الزراعية تحسناً في بعض البلدان، فإنّ الإنتاجية الإجمالية في الإقليم لا تزال أقلّ مما هي عليه في أقاليم أخرى. ويبلغ اليوم مردود محاصيل الحبوب في المتوسط قرابة نصف المتوسط العالمي، والفجوة آخذة في الاتساع. وتفيد التوقعات أنّ معدل العجز في الحبوب سيتضاعف بين عامي 2000 و2030. وسيدفع هذا العجز الغذائي المتزايد بمعظم البلدان في الشرق الأدنى إلى الاعتماد بشكل أكبر على الواردات، مما يجعلها عُرضة للصدمات في الأسواق المحلية والدولية.

ومن الأهمية بمكان زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي إذا ما أردنا تحسين الإنتاجية. ففي الإقليم، وعلى نقيض السبعينات والثمانينات، تراجع الإنفاق العام المخصص للقطاع الزراعي تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة. وفي حين أنّ هذا القطاع يمثّل نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، فإنه لا يتجاوز 5 في المائة من الإنفاق العام الوطني. وفي السنوات المنصرمة، سجّل الإقليم ارتفاعاً في الاستثمارات الأقاليمية البينية في القطاع الزراعي، والتي زادت في ظلّ أزمة مالية عالمية كنا نتوقع خلالها حدوث تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويبدو أنّ الظروف السائدة مشجّعة أكثر للتعاون الاقتصادي وللاستثمارات مقارنة بتلك التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين. وإنّ توطيد أواصر التعاون في ما بين بلدان الإقليم عن طريق المبادلات التجارية والاستثمارات لا يزال موضع اهتمام كبير في إقليم الشرق الأدنى.

جدول أعمال المؤتمر الإقليمي

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

سيكون هذا المؤتمر الإقليمي الثلاثون فرصة لإطلاعكم على أنشطة المنظمة في الإقليم ولمناقشة كيفية تطبيق خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة وإنشاء شبكة المكاتب الميدانية وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وستكون هذه أيضاً فرصة لدراسة مشروع الإطار الإقليمي للأولويات الذي هو ثمرة المشاورات الموسّعة التي أجرتها المنظمة مع بلدانكم خلال السنتين الأخيرتين. وستجدون في التقرير ذات الصلة قائمة بالميادين التي يتعيّن إسناد الأولوية لها من أجل تحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية للإطار الإقليمي.

إصلاح المنظمة

تشهد حالياً منظمة الأغذية والزراعة عملية إصلاح هي الأعمق على الإطلاق في منظومة الأمم المتحدة. وسيتمخّض عنها تجديد أساليب عمل المنظمة وطريقة اضطلاعها بالولاية المنوطة بها وتقديمها الخدمات للدول الأعضاء.

ولقد كان تطبيق خطة العمل الفورية هدفاً رئيسياً من الأهداف التي سعت إليها الدول الأعضاء والأمانة على حدّ سواء منذ اعتمادها من قِبل مؤتمر المنظمة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وتقضي الإجراءات الرئيسية الواردة في خطة العمل الفورية بما يلي: اعتماد إطار للتخطيط وثقافة جديدة مستندة إلى النتائج؛ مزيداً من اللامركزية ومن تفويض السلطات؛ ترشيد العمليات التنظيمية؛ تحسين إدارة الموارد البشرية؛ وتفعيل الحوكمة.

واعتباراً من شهر يناير/كانون الثاني الماضي، تتولى المكاتب الإقليمية الإشراف على البرامج والميزانية المخصصة للأنشطة التقنية كلّ في إقليمها وتؤدي تدريجياً وظائف تقنية في المكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ما تقدّم، خضع موظفو المكاتب الإقليمية لدورات تدريبية تؤهّلهم لتنفيذ برنامج التعاون التقني.

وفي سنة 2009، خضع المقرّ الرئيسي للمنظمة لعملية إعادة هيكلة كاملة بحيث يصبح الهيكل الإداري فيها متجانساً مع الأهداف المنشودة من النهج المستند إلى النتائج ومن المتوقع إنجاز هذه العملية في عام 2012. وكان أحد العناصر الرئيسية لهذه العملية إلغاء زهاء 40 وظيفة من رتبة مدير في مسعى إلى خفض عدد الطبقات الهرمية في المنظمة.

وسوف يشرح الرئيس المستقلّ للمجلس بقدر أكبر من التفصيل طبيعة الأنشطة الجارية ولا سيما تلك التي يقوم بها ممثلو الدول الأعضاء.

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وافق مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين على عملية إصلاح كبرى أخرى هي إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وكان الهدف من عملية الإصلاح هذه النهوض بحوكمة الأمن الغذائي العالمي بالاعتماد على الهياكل والبرامج الموجودة ومن خلال إقامة شراكات فعّالة. فتصبح اللجنة بالتالي عن حقّ جهازاً عالمياً وحكومياً دولياً يسعى إلى مكافحة الجوع.

وقد عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد تجديدها أوّل دورة لها في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010. واتسمت هذه الدورة بروح الانفتاح والسعي إلى تحقيق نتائج ملموسة. وباتت اللجنة تضمّ حالياً مجموعة من الخبراء الرفيعي المستوى سوف تمكّنها من اتخاذ القرارات المناسبة في ضوء دراسات علمية وتحليلات موضوعية وغير متحيّزة.

أما على المستوى الوطني، فلا بدّ من العمل برعاية الحكومات، على إقامة شراكات تستند إلى المجموعات المتخصصة والتحالفات الوطنية المعنية بالأمن الغذائي، أو تعزيز القائم منها. ومن الضروري أن تتيح هاتان الآليتان دعماً للسلطات الوطنية المسؤولة عن ترشيد توزيع واستخدام موارد الميزانية والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية المباشرة. فتصبح بذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المنبثق عنها، بالتآزر مع الآليات المختصة على المستوى الوطني، منطلقاً لإقامة الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي.

الخاتمة

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي السادة الوزراء،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

خمسُ سنوات فقط تفصلنا عن عام 2015، آخر مهلة لتحقيق الهدف الذي وضعه قادة العالم والمتمثل في خفض الجوع والفقر المدقع إلى النصف. ولكنّ هذا الهدف قد يصبح صعب المنال إذا ما بقيت الأوضاع على حالها. غير أني واثق تماماً من قدرتنا على العمل معاً من أجل القضاء على الجوع من على وجه الأرض. وإذا ما أردنا فعلياً بلوغ هذا الهدف، لا بدّ لنا من الانتقال من القول إلى الفعل دونما تأخير.

وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، نجحت بلدان عدّة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في خفض عدد الجياع على أراضيها بشكل ملحوظ. وهذا أكبر دليل على أننا ندرك تماماً السبيل إلى التغلّب على الجوع. فإذا ما أردنا تحقيق الأهداف التي أخذناها على عاتقنا، سيكون من الضروري إجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية والمؤسسية وتعزيز القدرات المتاحة وإعادة توجيه الاستثمارات نحو التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وفي ظلّ تزايد التكافل في عالمنا، من الأهمية بمكان توطيد التعاون الإقليمي من أجل إيجاد حلّ للمشاكل التي تلقي بثقلها على الأمن الغذائي بما يتخطى الحدود الوطنية، وتشجيع التجارة والاستثمارات الأقاليمية والاتفاق على السياسات اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وإنّ ما يبعث فيّ الأمل هو وجود عدد كبير من المبادرات في هذا الإقليم أطلقها مجلس التعاون لدول الخليج والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجامعة الدول العربية وتجمّع دول الساحل والصحراء (س.ص.) والهيئة الحكومية الدولية للتنمية. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة ترغب في توثيق أواصر التعاون الممتاز مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية بما يمكّننا من تحقيق أهدافنا المشتركة. وآمل صادقاً في أن نمضي قدماً على هذا الطريق المشترك. فمعاً سيكون النصر حليفنا في مواجهة الجوع في العالم، وهي معركة لا يمكن لأحد منا أن يقبل على نفسه الخروج منها خاسراً.

وختاماً، أشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم وأتمنى لكم النجاح في مداولاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.